العدد (4073) السنة الخامسة عشرة - الإثنين (27) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

4 مقترحات للمفوضيّة أبرزها تقديم الاقتراع ثلاثة أيام

البرلمان يستبعد تشريع قوانين الانتخابات خلال شهر: لا نيّة للالتزام بالمواعيد

استبعدت اللجنة القانونية، أمس، إمكانية إكمال تشريع قانوني انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات قبل نهاية العام الجاري. وتحدثت عن إجماع على عدم الالتزام بموعد الانتخابات. وفيما كشفت عن تشكيل لجنة مصغرة لتعديل القانون النافذ وركن المسودات المقترحة، أكدت أنّ التعديلات ستتركز على النظام الانتخابي وشهادة وعمر المرشح. في غضون ذلك، أكدت مفوضية الانتخابات تقديمها 4 مقترحات إلى الرئاسات الثلاث، يتضمن أحدها تقديم الانتخابات ثلاثة أيام، وفصل التصويت الخاص عن العام.

لافتات دعائية خلال انتخابات سابقة

□ بغداد / محمد صباح

ولوّحت مفوضيّة الانتخابات باعتماد قوانين الانتخابات النافذة، ما لم يشرِّع مجلس النواب تعديلاته على قانوني الاقتراع البرلماني والمحلي، وإقرار الموازنة قبل منتصف الشهر المقبل.

وحذرت مفوضية الانتخابات، الأسبوع الماضي، من أنّ عدم إقرار الموازنة قبل نهاية العام الحالي، سيحول دون تمكنها من إجراء الانتخابات، التي تحتاج إلى تحضيرات لوجستية قبل المواعيد المحددة بستة أشهر.

وكان مجلس الوزراء قد حدد، في تشرين الأول الماضي، موعد الانتخابات البرلمانية في منتصف أيار المقبل. وأكد التزامه بتوفير الأجواء الآمنة واللازمة لإجراء الانتخابات، وإعادة النازحين إلى مناطقهم وأن يكون التصويت إلكترونيًا.

ويقول النائب زانا سعيد، عضو اللجنة القانونية البرلمانية، إنّ لجنته "تجري الآن تعديلاتها على قانون انتخابات مجلس النواب النافذ من أجل تقديمه كمقترح قانون"، كاشفاً عن "تشكيل لجنة مصغرة لإجراء التعديلات على هذا القانون".

وأوضح سعيد، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "اللجنة المصغرة مكونة من النائب أمين بكر، وعالية نصيف، وحسن توران، وسليم شوقي، وحمدية الحسيني، وكلفت بإجراء بعض التعديلات على القانون النافذ وتقديمه إلى رئاسة مجلس النواب".

وبشأن السقف الزمني الذي وضعته المفوضية لالتزامها بالمواعيد المحددة للانتخابات، أكد عضو اللجنة القانونية أن "البرلمان غير قادر على تشريع قانون انتخابات مجلس النواب في كانون الأول المقبل لجملة من الأسباب، منها الخلافات السياسية على بعض الفقرات، وكذلك العطلة التشريعية التي سبتدأ مطلع الأسبوع المقبل".

واستدرك بالقول إن "الجميع ذاهب إلى عدم إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة". ويلفت النائب الكردي إلى أنّ "مفوضية الانتخابات اقترحت على الحكومة تغيير الموعد الذي حددته لإجراء الانتخابات في منتصف أيار المقبل وتقديمه ثلاثة أيام". وبيّن أن المفوضية "تتخوف من قلة إقبال الناخبين في ١٥ من أيار المقبل على اعتبار أن اليوم الذي يليه يوافق بداية شهر رمضان".

وعلى الصعيد ذاته، يقول النائب حسن توران، عضو اللجنة المصغرة المكلفة بإعداد مقترح قانون الانتخابات البرلمانية، إن "اللجنة تشكلت بموجب قرار مجلس النواب نظراً لوجود أكثر من مسودة مقترحة لقانون الانتخابات البرلمانية". وأضاف توران، في حديث لـ(المدى) أمس، أن مجلس النواب اتخذ قراراً بتعديل القانون النافذ رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣، الذي سيكون بديلا عن المشاريع والمقترحات الأخرى مع الاستئناس بها"، مؤكداً أن المقترح تمت قراءته قراءة أولى.

ويقول عضو اللجنة القانونية إنها "ترى عدم إجراء تغييرات كبيرة على القانون، واقتصارها على النظام الانتخابي سانت ليغو، والشهادة والعمر، وأمور الفنية الخاصة بالعد والفرز".

ويشير النائب التركماني إلى أن "اللجنة القانونية ترى الإبقاء على احتساب النظام سانت ليغو على وفق المعادلة ١،٦، واعتماد شهادة الإعدادية"، مضيفا ان "كل محافظة ستكون دائرة انتخابية على وفق نظام القوائم المفتوحة"، مشيراً الى وجود وجهات نظر مختلفة.

وأكد حسن توران أن "مفوضية الانتخابات سترسل بعض التعديلات على قانون الانتخابات بما ينسجم مع النظام الإلكتروني وورقة الناخب الإلكتروني".

وحول التعديلات التي تقترحها على قوانين الانتخابات، يقول رئيس مجلس المفوضين معن الهيتاوي "قدمنا أربعة مقترحات لتعديل مسودة قانوني انتخابات مجلس النواب والمحافظات، وأرسلناها إلى مجلس الوزراء والبرلمان ورئاسة الجمهورية".

وأوضح الهيتاوي، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "مقترحات المفوضية على الرئاسات الثلاث تتضمن تغيير الموعد، الذي حددته الحكومة لإجراء الانتخابات المقبلة، من منتصف شهر أيار وتقديمها ثلاثة أيام باعتماد موعد المفوضية السابقة التي اقترحت إجراء الانتخابات في ١٢ أيار المقبل".

وكانت مفوضية الانتخابات السابقة قد اقترحت على الوزراء إجراء الانتخابات يوم السبت الموافق ١٢ أيار ٢٠١٨، استناداً إلى الدستور وقانون انتخاب مجلس النواب، الذي ينص على ضرورة إجراء الانتخابات قبل ٤٥ يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة.

ويقول رئيس مجلس المفوضية إنّ "الموعد الحكومي لإجراء الانتخابات يوافق يوم الثلاثاء مما يتطلب تعطيل الدوام في هذا اليوم ويومي الأحد والإثنين للتصويت الخاص". وأردف ان "المفوضية تحتاج لثلاثة ايام لتوزيع المواد اللوجستية لإجراء الانتخابات، وبالتالي نحتاج إلى أسبوع عطلة".

ويتابع الهيتاوي أن "الموعد المقترح من المفوضية السابقة بتاريخ ٥/١٢ يوافق يوم السبت وهو عطلة، فضلا عن تخصيص يومي الخميس والجمعة لإجراء التصويت الخاص". مذكّراً بأنّ "المراكز الانتخابية كلها في المدارس منشغلة بالعام الدراسي".

وتحديد موعد إجراء الانتخابات يكون بقرار من مجلس الوزراء بالتنسيق مع المفوضية العليا للانتخابات.

ويؤكد رئيس مجلس المفوضية أنّ "الأمر متروك للبرلمان باختيار المواعيد التي حددتها الحكومة أو التي اقترحتها المفوضية لتضمينها في القانون قبل تشريعه ومن ثم مصادقة رئاسة الجمهورية عليه".

ويقول الهيتاوي ان "المقترح الثاني الذي قدمته المفوضية، هو فصل التصويت العام عن الخاص". أما المقترح الثالث فهو طلب تعديل شرط "حسن السيرة والسلوك"، واستبداله بعدم وجود حكم بجناية أو جريمة مخلة بالشرف. ويؤكد ان "الشرط الحالي سبّب مشاكل كثيرة مع القضاء لأنه صيغة فضفاضة".

كما تريد المفوضية، ضمن مقترحها الرابع بحسب الهيتاوي، "توضيح كيفية التعامل مع الغرامات المالية التي تفرض على الأحزاب". وأردف بالقول "ما نريده من المشرّع أن يكون القانون واضحا مع الاحزاب من حيث فرض الغرامة من عدمها وأسبابها ووجودها".

يعتزم زيارة كركوك قبل الانتقال إلى عاصمة الإقليم

معصوم يلتقي قيادة الاتحاد الوطني وحركة كوران

□ بغداد / المدى

بحث رئيس الجمهورية فؤاد معصوم مع قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير، خلال لقاءات أجراها في السليمانية، مستجدات الاوضاع السياسية في الإقليم وفرص تعزيز الحلول بين بغداد وأربيل بشأن أزمة الاستفتاء. ووصل رئيس الجمهورية، يوم السبت، الى السليمانية في زيارة هي الثانية من نوعها منذ ايلول الماضي.

ومن المنتظر ان يبحث معصوم مع مسؤولي وأحزاب الإقليم ثلاثة ملفات رئيسية بينها الازمة الدائرة بين بغداد وأربيل. وكان معصوم قد التقى، خلال زيارته الى الاقليم في الـ٢١ من أيلول الماضي، مسؤولين في الإقليم بينهم رئيس الإقليم مسعود بارزاني بهدف إيجاد تسوية للخلافات العالقة بين حكومتي المركز والإقليم، بينها "أزمة الاستفتاء". والتقى معصوم، يوم السبت، عقب وصوله السليمانية، مع قيادات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بحضور هيرو أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب وعقيلة الرئيس جلال طالباني.

وقال بيان للاتحاد الوطني الكردستاني، اطلعت عليه (المدى)، إن "رئيس الجمهورية فؤاد معصوم اجتمع بمنزل الرئيس السابق جلال طالباني بمنطقة دباشان بمدينة السليمانية، مع الهيئة العاملة للاتحاد الوطني الكردستاني بحضور هيرو إبراهيم أحمد".

وبحث معصوم خلال الاجتماع، بحسب البيان، "مستجدات الأوضاع السياسية في العراق وإقليم كردستان والتحديات التي تواجه العملية السياسية". ونقل البيان عن رئيس الجمهورية تأكيده "أهمية تركيز الاهتمام على إيجاد حلول واقعية للقضايا العالقة، خصوصاً الأزمة الراهنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم". وشدد المجتمعون، بحسب بيان الحزب، على "أهمية الجهود التي يبذلها الرئيس معصوم على تقريب وجهات النظر وتلطيف الأجواء السياسية لبدء حوار بناء بين الأطراف المعنية من أجل حل القضايا الخلافية". والتقى معصوم، مساء الاحد، بعدد من قيادات حركة التغيير، وتسلّم مشروعاً تضمن رؤية حول الاوضاع السياسية التي يشهدها الإقليم. وقال رئيس الجمهورية، خلال مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء اجتماعه مع حركة التغيير، "التقينا اليوم بالإخوة في حركة التغيير للاستماع الى وجهات نظرهم حول الاوضاع الراهنة".

وأضاف معصوم "تسلمت اليوم مشروع حركة التغيير الخاص بالأوضاع السياسية في إقليم كردستان وأنا اشكرهم على ذلك وسأدرس المشروع وأعلن عن موقفي منه بعد ذلك". وأكد أن "حركة التغيير أبدت استعدادها لأي مساعدة ودعم لمعالجة المشاكل الراهنة وخاصة التقارب بين أربيل وبغداد".

وأشار رئيس الجمهورية الى أنه "سيزور مدينة كركوك يوم الإثنين، وأن زيارته الى مدينة السليمانية ومن ثم كركوك وأربيل هي من صلب واجباته لتقريب وجهات النظر ومشاركة الجميع في إزالة بعض المشاكل القائمة". وأكد بالقول "من واجبي أن أعمل من اجل تحقيق المصالحة بين الاطراف السياسية إذا كان هناك أي التباس بينهم".

ويستبعد مقرب من رئيس الجمهورية ان يكون الاخير قد حمل في زيارته الجارية اي رسالة من حكومة بغداد الى إقليم كردستان. وقال حسين الهنداوي، مستشار رئيس الجمهورية، في حديث لوكالة سبوتنك الروسية، وتابعتها (المدى) امس، أن "معصوم لم يحمل رسالة ولا يأخذ رسالة من أحد لا حالياً ولا سابقاً إلا إذا كانت مرسلة من قبل هيئة الأمم المتحدة مثلا بغية الدخول كوسيط للمصالحة بين بلدين". ويرفض رئيس الوزراء حيدر العبادي مجيء الوفد الكردي المفاوض الى بغداد، قبل إعلان الإقليم إلغاء نتائج الاستفتاء وتسليم المنافذ الحدودية الى السلطات الاتحادية. وكان معصوم قد كشف خلال زيارة أجراها الى الكويت الاسبوع الماضي عن مباحثات فنية وصفها بـ"الهادئة"، بين بغداد واربيل تمهيداً لبدء المفاوضات.

معصوم مع قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني أول أمس

تحالف القوى يحذّر من تحوّل حرب الفساد لتسقيط وإقصاء الخصوم

□ بغداد / المدى

اعتبر رئيس البرلمان سليم الجبوري، أمس، أن الحرب على الفساد "مكملة لحرب الإرهاب"، مؤكدا ان مجلس النواب ماض بالتصدي للمفسدين وحفظ المال العام. وفي سياق متصل، رحب تحالف القوى العراقية بمبادرة محاربة الفساد، لكنه شدد على ضرورة إبعادها عن التسقيط السياسي.

وكان رئيس الوزراء قد أكد، مؤخرا، انه يعتزم إطلاق حملة لمواجهة الفساد بعد الفراغ من الحرب على داعش. وتتداول الاوساط السياسية تسريبات عن عمل يقوم به فريق من الامم المتحدة يتركز على ملاحقة الاموال المهرّبة خلال الاعوام الماضية. وقال رئيس مجلس النواب، بحسب بيان لمكتبه تلقت (المدى) نسخة منه خلال تجمع عشائري في حزام بغداد، ان "مرحلة الحرب على الارهاب انتهت بفضل توحد وتكاتف ابناء البلد ضد تنظيم داعش الاجرامي". وأضاف الجبوري ان "الحرب على الفساد تعد مكملة للحرب على الارهاب، وان مجلس النواب ماض في اخذ دوره الرقابي والتصدي للمفسدين وحفظ المال العام". وفي سياق متصل، أعلن النائب صلاح الجبوري، رئيس كتلة تحالف القوى العراقية، دعمه ومساندته لمبادرة رئيس الوزراء حيدر العبادي لمحاربة الفساد، لكنه شدد على إبعاد المبادرة عن الشعارات الانتخابية ومشاريع التسقيط السياسي.

وقال الجبوري، في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه، إن "إعلان مبادرة محاربة الفساد وتحرير الموارد الوطنية بمثابة الصفحة الثانية لعمليات تحرير المدن". وشدد رئيس كتلة تحالف القوى على أن "مبادرة القضاء على الفساد يجب أن لا تكون حبيسة ملفات الحكومة والوزارات بل يجب أن تشمل ملفات الحكومات المحلية ومجالسها ودوائرها كونها أيضاً عليها علامات استفهام كبيرة في ضياع ميزانيات تنمية الأقاليم والمحافظات منذ ٢٠٠٤ وحتى يومنا هذا". وأعرب رئيس كتلة تحالف القوى عن "أمله أن لا تتحول دعوات ومطالبات محاربة والقضاء على الفساد الى شعارات انتخابية أو مشاريع التسقيط السياسي أو أسلوب جديد لإقصاء المنافسين الانتخابيين، وهو ما قد يفقد المبادرة فعاليتها ويزعزع ثقة المواطن بحكومته".

برلمانيّة تستجوب وزير الاتصالات وأخرى تلاحق وزير الهجرة والمهجرين

□ بغداد / المدى

تلاحق برلمانيتان من كتلة دولة القانون وزيرين من أجل مساءلتهما عن تهم بالفساد وإهدار المال العام في وزارتيهما، وارتكاب خروق قانونية وإدارية.

ومن المقرر ان تشهد جلسة اليوم استجواب النائبة هدى سجاد لوزير الاتصالات حسن الراشد. لكنّ النائبة زينب البصري تتهم وزير الهجرة والمهجرين بمنع وصولها الى المعلومات، وعدم الإجابة على مخاطباتها.

وحددت اللجنة الأسبوع الأخير من الشهر الجاري موعداً لمساءلة عدد من الوزراء تحت قبة البرلمان. وستبدأ عملية الاستجواب لوزراء الزراعة والاتصالات والتعليم العالي والكهرباء من مطلع الاسبوع المقبل على ان تختتم نهاية الشهر الجاري بعد ما تم تدقيق ملفات هذه الطلبات ومراجعة الأسئلة من قبل لجنة الاستجوابات.

وحدد مجلس النواب، في آذار الماضي، مواعيد لاستجواب ٤ وزراء بالإضافة الى رئيس الوقف الشيعي. وقالت النائبة هدى سجاد، عضو لجنة الخدمات والإعمار النيابية، إن "جلسة مجلس النواب الصباحية ستشهد استجواب وزير الاتصالات حسن الراشد، لاتهامه بخروق قانونية وإدارية عديدة بينها ما رافق عقد سمفوني ايرثلنك (الكيبل الضوئي) اضافة لهدر كبير بالمال العام، فضلا عن وجود ملفات اخرى تشير لوجود تهم بفساد اداري ومالي بينها ما يتعلق بشخص الوزير واخرى بمسؤولين آخرين في الوزارة". وأضافت عضو لجنة الخدمات النيابية، في بيان لمكتبها الاعلامي، "لكي نحيط الرأي العام علما بمجريات ما سيحصل فإننا نود ان نكرر مرة اخرى ان هدف الاستجواب هو إيقاف الخروق القانونية وإيقاف هدر المال العام بينها إيقاف عقد سمفوني ايرثلنك ومحاسبة من وقّع عليه بهذه الصيغة وإعادة الاموال التي أهدرت وإحالة العقد للشركة العامة للاتصالات وعدم عرض هذا المشروع للاستثمار وبالتالي لا نضع اتصالاتنا ومعلوماتنا بيد شركة ليست حكومية".

زينب البصري

وأشارت عضو لجنة الخدمات الى ان "عملية الاستجواب هذه جاءت ضمن موعد حددته رئاسة مجلس النواب وأعلمت الوزير به بعد ان تغير موعد الاستجواب في وقت سابق بعد ان جيء به (الوزير) لمجلس النواب".

هدى سجاد

بدورها، كشفت النائبة زينب عارف البصري، عضو لجنة المهجرين والمرحلين النيابية، عن ضغوط وتدخلات من قبل شخصيات سياسية ورجال أعمال للعدول عن استجواب وزير الهجرة والمهجرين جاسم الجاف. وقالت البصري، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "جهات عليا في وزارة الهجرة والمهجرين تعرقل حصولنا على المعلومة من خلال عدم الإجابة على مخاطباتنا، فضلا عن عدم السماح لدوائر الوزارة بالتعاون معنا وتزويدنا بالمعلومات المطلوبة، وهذا التصرف ليس إلا محاولة لكسب الوقت لن تجدي نفعاً".

وتابعت عضو ائتلاف دولة القانون "سنطلب من رئاسة مجلس النواب والجهات الرقابية المعنية إرسال لجان تحقيقية إلى كل من أربيل والسليمانية وكلار ودهوك لكشف حسابات بعض شركات التحويل المالي والصيرفة ومعرفة الجهات التي يتم تحويل الأموال لمصلحتها وما علاقاتها وارتباطاتها ببعض الاشخاص".

وتحدثت البصري ان "هناك ضغوطاً وتدخلات ـ موثقة لدينا ـ نتعرض لها من قبل شخصيات سياسية ورجال أعمال للعدول عن استجواب وزير الهجرة والمهجرين، وننصح هؤلاء بترك الأمر وإلا سنضطر للكشف عن هذه الأسماء وتقديمها للقضاء أيضاً".